المحاضرة الثانية
الإدارة العثمانية

مقدمة:

قبل التعرض لتفاصيل الإدارة العثمانية ونظام الحكم تجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية قد نشأت على أطراف ما تبقى من الدولة البيزنطية وأنها كانت دولة أوروبية قبل أن تصبح دولة آسيوية، لهذا لم تتوافر للدولة على الإطلاق نظم واحدة بحيث أن نظام الحكم في الأناضول كان يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي. وقد جرت وراثة الملامح الأساسية الهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام الفارسي الذي أخذ به السلاجقة بعد أن "تترك" بالفعل بعض الشيء، وهو النظام الذي ورثه الغزنويون عن العباسيين ثم لحقته بعض التعديلات؛ إلا أن النظام العثماني كانت له ملامح خاصة يبدو أنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافي في أوائل عهدها، بما في ذلك اقتباسها بعض ملامح النظام البيزنطي.

ولما كانت تحيط بالدولة بعد قيامها –سواء داخل حدود دار الإسلام أو خارجها– بلاد تمر بخالة اضطرب عام، فإنها اصطبغت بصفة عسكرية واتجهت إلى التوسع باعتبار أحسن وسائل الدفاع؛ ومن ثم إعلان السلاطين الجهاد ضد دار الحرب بصفة مستمرة. وقد ترتب على الاتجاه الذي اتخذه هذا التوسع ليس فقط أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية بل أهم من ذلك أنها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية. هذا إلى أن هذا التوسع كان من السرعة بحيث حال دو إدماج الرعايا غير المسلمين ممن دخلوا في نطاق الدولة الجديدة، مما أدى إلى استمرار الحكومة العسكرية. (أحمد عبد العزيز عيسى، في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، ص ٤٦).

اتصف التنظيم السياسي والإداري العثماني بالصفات الرئيسية التالية:

١- اعتماد التشريع العام في الدولة العثمانية على الشريعة الإسلامية السنية، واتخذت الدولة من المذهب الحنفي مذهباً رسمياً لها. ويلاحظ أن التنظيم العثماني قد جاء أكثر تكاملاً من الأنظمة الإسلامية السابقة. وقدُ حددت حقوق وواجبات فئات المجتمع العثماني وأفراده وأقاليم الإمبراطورية، والعلاقات المختلفة فيها، بتنظيمات أُطلق عليها اسم ***القانون***، ومنها مثلاً مجموعتا ***القانون نامة*** اللتان صدرتا في عهد السلطان محمد الفاتح، ونظمت إحداهما الضرائب المفروضة على الرعية، وحددت الثانية موظفي الحكومة الرئيسيين وسلطتهم وشؤونهم المختلفة. وهكذا فإن واجبات

الرعايا قد حُددت بالشريعة من ناحية، وبالقوانين، والتي تشمل قوانين العرف والعادات، من ناحية أخرى. كما وجدت في الدولة العثمانية طبقة من الفقهاء (المفتين) وعملها النظر في الأمور العامة والخاصة التي تُطرح عليها، وإصدار الفتاوى بشأنها.

٢- إن التنظيم السياسي والإداري في الدولة العثمانية يحمل إلى حدٍّ كبير طابعاً تقليدياً، وقد ورث العثمانيون عناصره الأساسية من نظم دول سابقة.

٣- يغلب على التنظيم السياسي والإداري في الدولة العثمانية ***الطابع العسكري*** ، وهذه الصفة العسكرية بقيت غالبة على نظمها الإدارية والسياسية حتى الحقبة الأخيرة من تاريخها.

٤- اعتماد التنظيم السياسي والإداري في الدولة العثمانية على ***نظام القول*** أي العبيد باللغة التركية، فجميع الحكّام، والقادة العسكريين، والذين يمارسون السلطة، كانوا يأتون من سرايا السلطان، وهم عبيد من خدمته، وقد طبق هذا النظام منذ عهد محمد الفاتح، أما قبله، فقد جاء معظم الوزراء والإداريين في الدولة من المسلمين الأحرار.

وبهذا النظام، ضمن السلطان في حقب قوة الدولة العثمانية، خضوع موظفي الدولة خضوعاً تاماً له، مما يشكل ضماناً للسلطان في القبض التام على شؤون الدولة، وخضوع كل إدارتها لسلطته، وقطع دابر المعارضة، التي بدأت تتزايد في صفوف الأتراك الأحرار، ضد بعض اتجاهات السلطان السياسية، ولاسيما بين صفوف العلماء الذين كانوا قابضين على السلطة الإدارية. وظل هذا النظام قائماً حتى القرن الثامن عشر، بعد ضعف هؤلاء بالقضاء على نظام الدفشرمة.

أولاً– الإدارة المركزية في الدولة

لقد تصرف سلاطين الدولة العثمانية بأملاك الدولة كأنها ملكاً خاصاً لهم، متجاهلين القوى البشرية التي قاتلت معهم وتحملت مسؤولية تحقيق ذلك، ومع هذا فإن السلاطين العثمانيين كانوا في الواقع، أصحاب أيادٍ بيضاء، لأنهم أتاحوا لممثليهم وولاتهم حيزاً من الحرية في العمل، ولو ألقينا نظرة حيادية على الهيكلية الإدارية للدولة لوجدنا أنها مقسمة إدارياً إلى طبقات يأتي في أعلاها الدولة ممثلة للهيئة الحاكمة، وفي أدناها الأهالي سكان الدولة.

إن تنظيم الدولة العثمانية جاء في عصرٍ لم يكن فيه السلطان قابضاً على زمام السلطة فيها، وإنما كانت العائلة العثمانية كلها تشارك في إدارتها بشكل شوري مقبول، فلدى تصريف أمورها تجتمع العائلة كلها للنظر في تلك الأمور، واتخاذ المشورة فيها، ولدرجة أن نساء القبيلة كنَّ يوقعن على الفرمانات، كما خولهن القانون ندب رجل يمثلهن في المحكمة.

وقد نصّت النظم العثمانية أن كل بلد مفتوح بحد السيف ملك للسلطان شرعاً وبشكل نهائي سواء أكان قد تم الاستيلاء على هذا البلد عن طريق الجهاد ضد كافر أو تم انتزاعه من مسلم. ويعود الفضل في تنظيم الدولة وإرساء قواعدها الإدارية للسلطان محمد الفاتح، حيث وضع الأحكام المتعلقة بصك العملة، وتقسيم الأراضي وتنظيمها، إضافة إلى القانون الضرائبي، والنظام الجمركي، وتطبيق نظام الأسواق والموانئ.

وكانت السلطة الفعلية للدولة العثمانية تتجسد بالقصر، فهو المحرك الأساسي والجوهري للدولة وفيه عدة آلاف من الأشخاص من السباهية والبوابين ورسل السلطان وسفراؤه إضافة إلى عناصر أخرى سنتحدث عنها لاحقاً. ويساعد السلطان في إدارة ولاياته وممالكه الصدر الأعظم.

وقد تمحورت النظم الإدارية العثمانية في عدة دوائر أهمها:

١–السلطان (المقر الهمايوني)، ٢– الصدر الأعظم(الباب العالي)، ٣– حاشية السلطان.

١–السلطان

وهو منصب وراثي خاص بالأسرة العثمانية، حيث كان السلطان يصل إلى العرش عن طريق الوراثة، وكان السلطان بمثابة السلطة المهيمنة على الجهاز العسكري والسياسي، وهو يترأس الأجهزة التنفيذية والإدارية والعسكرية.

كان السلطان العثماني يتربع على قمة التنظيم الإداري والعسكري، وكان بمثابة السلطة المسيطرة على تلك النظم. ولقد تعاقب على عرش السلطنة حكام أقوياء ، وذلك بدءاً بعثمان، مؤسس الأسرة، إلى سليمان القانوني في القرن السادس عشر. وقد أخذ العثمانيون بتقليدين أديا إلى سلامة الحاكم واتصافه بالكفاءة:

- **التقليد الأول:** كان من عادة السلطان أن يعين أبناءه كحكام للولايات في الإمبراطورية، فتهيأ للأمراء بذلك معرفة وخبرة فائقتان تمهيداً لاعتلاء أحدهم العرش. ولكن بدلاً من أن يؤدي هذا الإجراء إلى إشباع طماع الأمراء، نجده يشجعهم على التطلع إلى ولاية العرش برفع راية الثورة، حتى لم يعد السلاطين آمنين على أنفسهم من خطط أبنائهم، دع عنك الإخوة وأبناء العم.
- **أما التقليد الثاني:** والذي نُشر رسمياً في مرسوم أصدره السلطان محمد الثاني فقد منح السلطان الجديد الحق في قتل أخوته الباقين حتى لا ينازعه أحد منهم على العرش في المستقبل، فجعل بذلك قتل الأخوة سنة مشروعة. وبرر محمد الثاني هذا التقليد أمام نفسه وأمام الناس بأن غرضه منه هو "سلام الدنيا والعالم" فوجود الإخوة، كما فهم هو من التاريخ العثماني، من العوامل التي تثير الفتنة بين المسلمين، فقتلهم أهون في نظره من إثارتهم. وقد أقر رجال الفتوى هذا القانون وأعلنوا بأنه غير متعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهكذا انعدم وجود طبقة أرستقراطية تتصارع على العرش من أمراء البيت العثماني، كما لم تتعرض الإمبراطورية العثمانية لأخطار التقسيم الناجمة عن قوانين الوراثة والتي أدت إلى انهيار بعض الإمبراطوريات السابقة مثل السلاجقة والبيزنطيين. ومن نحية أخرى، ادى هذا الصراع الذي ينشب في أعقاب وفاة السلطان إلى إبقاء الأقوى والأشد ذكاءً ومقدرةً على استمالة الإنكشارية ورجال الحاشية.

وقد تلقب السلطان بعدة ألقاب منها: ***خنكار، الباديشاه، غازي خليفة، سلطان البريين وخاقان البحرين***، وكانت صلاحياته غير محدودة، حيث حملت أوامره وفرماناته صفة الإلزام لأنها مقدسة، فله حق التعيين والعزل لجميع موظفيه، وهو المخول بإعلان الجهاد، وكانت له السلطة على جميع موارد الدولة، وهي سلطة مطلقة، حيث كان الدولة، من الوجهة النظرية، ملكاً خاصاً به.

وكان السلطان يحتفظ بعدد كبير من الموظفين بينهم المنجمون والأئمة وأطباء الجسم والعيون. كما كان يحيط به ثلاثة منجمين مكلفين بقراءة طالع السلطان وولي عهده وتحديد أيام السعد والنحس.

كما كان القصر السلطاني (الهمايوني) يقسم إلى ثلاثة أقسام

أ- الحرم: ويعني عائلة السلطان وخادماتها

ب- بيرون همايون

ت- أندرون همايون

كان موظفوه مكلفين بتسيير شؤون القصر السلطاني، ويشرف عليهم موظف يطلق عليه اسم ***السلاحدار*** والذي يعد المفكر الحقيقي للسلطان، حيث تقع عليه مسؤولية إعلام السلطان عن كل شاردة وواردة مهما كبرت أو صغرت، ويليه بالأهمية كل من قاضي العسكر الذي سُمي فيما بعد مفتي الإسلام، ثم الصدر الأعظم وآغا الإنكشارية وآغا الكزلار. وهناك مقربون آخرون أهمهم:

- **النساء:** وكانت الزوجة الشرعية تدعى خاتون إي صاحبة العفة
- **الأبناء:** أي الأولاد الذين هم من نسل السلطان
- أصحاب الغرفة الخاصة: وهم
- **الركابدار:** وهو المسؤول عن ركوب السلطان في خروجه للحرب أو للصيد.
- **الجوخدار:** ويعد من كبار ضباط الغرفة الخاصة، وينوب عنه في حال غياب الركابدار.
- **غلام الدلبند:** وهو المسؤول عن نظافة الطرابيش، ولكن بعد إيجاد منصب رئيس المهتمين بالطرابيش اقتصرت مهمته على نظافة دائرة خرقة السعادة،
- وهناك أيضاً **آغا المفتاح وآغا البشكير.**

٢- الصدر الأعظم

وكان على رأس الجهاز الحاكم الصدر الأعظم، وهو ممثل السلطان العام في أمور الدولة. وقد دفع نمو السلطنة السلطان إلى أن منح سلطات الحكم الفعلية للديوان ولوزيره الأول أو الأعظم " أي الصدر الأعظم".

يعد الصدر الأعظم رئيساً للحكومة في السلطنة العثمانية، وهو يدير شؤون الدولة نيابة عن السلطان، وكان سابقاً يسمى الوزير، ثم الوزير الأكبر. وقد أولى العثمانيون هذا المنصب أهمية كبيرة، وكان ***علاء الدين باشا*** من أوائل الذين شغلوا منصب الوزارة في عهد أخيه أرطغرل، ثم تولى المنصب ***الجندرلي قره خليل***، ثم تولاه ***قره تيمور*** حيث مُنح امتيازات واسعة فاستبدل لقبه الوظيفي من الوزير الأعظم إلى الصدر الأعظم.

ويعد الصدر الأعظم وكيل السلطان دون منازع، وبحسب تعبير السلطان محمد الفاتح "*هو رئيس الوزراء والأمراء والوكيل المطلق للنظر في كل الأمور*".

استمر السلاطين العثمانيين ينتقون وزراءهم من أصحاب العائلات والشخصيات المثقفة وأصحاب الكفاءات، فأقاموا بذلك دولة تعتمد على الأصول العلمية والغنية، ولكن هذا المنصب تحول فيما بعد إلى عبيد السلطان (الإنكشارية).

ويتبع الصدر الأعظم عدد من الوزراء وهم معاونون له، وأُطلق عليهم اسم وزراء القبة حيث كان عملهم الوحيد هو الاجتماع في الديوان الكائن تحت القبة.

وعلى الرغم من السلطة التي كان يتمتع بها الصدر الأعظم والصلاحيات الممنوحة له، إلا أنه لم يكن له سلطة مباشرة على خدمة القصور في السلطنة، ولا يعزل الصدر الأعظم من منصبه إلا بفرمان همايوني، عندما يؤخذ الخاتم منه ويسلم إلى شخص آخر كدليل على عزله، إذا لم يُعدم أو يُقتل. وأصبح الصدور العظام يحملون خاتم السلطان خلال فترة السلاطين الضعاف، فيما عدا فترة عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨)، فقد صكَّ لنفسه خاتماً من ذهب، وكان لا يفارق إصبعه.

ومن المميزات الخاصة التي يتميز بها الصدر الأعظم، أحقية مراسلة السلطان وحمل البيرق النبوي أثناء تكليفه بقيادة الجيش. وفي عام ١٦٥٤ أهدى السلطان **محمد الرابع** **الصدر** الأعظم محمد باشا مسكناً رسمياً، أُطلق عليه **باشا قيوس**، ثم عُرف باسم الباب العالي حيث أصبح ديواناً عاماً يجمع فيه الصدر الأعظم موظفيه ويحدد لهم مهامهم، ماعدا ما يتعلق بالشؤون المالية.

ثانياً – التقسيمات الإدارية العثمانية:

التقسيمات الإدارية لأقاليم الدولة:

قسمت الدولة العثمانية إمبراطوريتها الواسعة إلى أقسام إدارية، عينت عليها موظفين ينوبون عن السلطان في حكمها، ويمارسون فيها من السلطات ما يشبه السلطات الممنوحة للصدر الأعظم ويتمتعون بامتيازات واسعة في دوائرهم.

١-المقاطعة (النظام الإقطاعي)

شكّلت المقاطعة الركيزة الأساسية في التنظيم العثماني، وهو تنظيم ارتكز بدوره، إلى الإيفاء بحاجات الدولة، ذات التركيب الهيكلي الإقطاعي–العسكري، من إيرادات الأراضي من الضرائب من جهة، ومن تجنيد المحاربين لخوض الحروب، وهي كثيرة، من جهة أخرى.

وإذا كانت *الإيالات* (الولايات فيما بعد) هي الصيغة الإدارية التي اعتمدتها السلطنة العثمانية على مدى الفترة التي حكمت بها البلاد العربية، فإن هذه الولايات وتقسيماتها من ألوية وسناجق تابعة لها، كانت تؤلف أو يُعاد تأليفها الإداري، في كل مرة، على أساس المقاطعة أو مجموعة المقاطعات التي غالباً ما تتشكل لاعتبارات مالية وعسكرية وليس لاعتبارات إدارية وجغرافية ثابتة ونهائية.

على قاعدة هذه الاعتبارات للمقاطعة، فقد عرفت المقاطعات العربية في ظل السلطنة العثمانية الأنواع الثلاث التالية:

- **المقاطعة الصغيرة (التيمار):** وهو عبارة عن إقطاع صغير لا يقل وارده عن ٢٠ ألف أقجة سنوياً، وتوزع على الجند
- **المقاطعة المتوسطة (زعامات):** وهي إقطاعات متوسطة الحجم، ويتراوح واردها مابين ٢٠–١٠٠ ألف أقجة، وتوزع على القواد والأمراء.
- **المقاطعة الكبيرة (خاص):** ويقصد بها الإقطاعات الكبيرة، والتي يزيد واردها على ١٠٠ ألف أقجة، وتمنح للأشخاص المقربين من السلطان، وأفراد عائلته،

واعتبرت في حكم المقاطعة الخاص الأراضي التي يعود مردودها لشاغلي الوظائف الحكومية الرفيعة من وزراء وموظفين كبار . في حين كانت مقاطعات الزعامت يعهد بها إلى **مقاطعجين** مثلوا، عملياً، دور الوسيط بين القوى المنتجة الفلاحية في المقاطعة والسلطة المركزية العثمانية.

وفي مطلع القرن السابع عشر توزعت المقاطعات العربية إلى أربع عشرة إيالة، بالإضافة إلى إمارة مكة المكرمة، ومن بين هذه الإيالات هناك ست إيالات قسمت إلى مقاطعات على أساس الزعامت والتيمار، وهي إيالات الشام، وطرابلس الشام، حلب، الرقة أو الرها، الموصل وبغداد.

وفي التقسيمات الإدارية المتعددة التي عرفتها البلاد العربية الخاضعة للدولة العثمانية، ظلّت المقاطعة تمثل مرتكزاً أساسياً لأية هيكلية إدارية قد تلجأ إليها السلطة المركزية العثمانية، لضمان ممارستها عمليات الإشراف والرقابة والضبط المركزي على سائر المقاطعات الخاضعة لها.

وجدير بالذكر، أن التحديدات الإدارية–الجغرافية للمقاطعة لم تعرف حدوداً ثابتة ونهائية، خلال كامل الفترة التي خضعت فيها البلاد العربية للسلطة العثمانية، فمساحة المقاطعة كانت تتسع أو تضيق تبعاً لمساحة السلطة التي تمنحها السلطة المركزية للمقاطعجين، حسب القدرة التي يبديها هؤلاء في تحصيل الضرائب من فلاحي المقاطعة من جهة، وتلبية حاجات الدولة الأمنية من جهة أخرى.

هذا التلازم بين حجم المقاطعة وحجم السلطة المقاطعجية هو الذي يفضي دائماً إلى تعديلات وتبدلات في حدود المقاطعات الإدارية. ذلك أن التقسيم الإداري العثماني لم يكن ليستجيب لتطورات اقتصادية وتنموية عامة بمقدار ما كان يستجيب لحاجات الإقطاعية العسكرية، وكانت تنسجم مع بنية الدولة العثمانية نفسها كدولة إقطاعية، دينية عسكرية من جهة، ويؤمن، بالتالي، ممارستها الرقابة والضبط المركزي على الجماعات المنتجة من فلاحي الأرياف الزراعية، وحرفي المدن وتجارها، واستحواذها على الفائض الاقتصادي لهذه الجماعات من جهة أخرى.

٢ – السنجق:

ويعني بالتركية اللواء والراية، وهو الوحدة الإدارية الرئيسية، وكان السلطان يعين لإدارته سلطتين، إحداهما **البيك**، وهو من العسكر، ويمثل السلطة التنفيذية للسلطان، وثانيهما **القاضي**، وهو من العلماء، ويمثل سلطة السلطان الشرعية.

ولكن مع توسع الدولة العثمانية، وجد السلاطين ضرورة وضع مجموعة من السناجق تحت إمرة البكلربيك (بيك البكوات)، أو الميرميران (أمير الأمراء). وأول بكلربكية أُنشئت في عهد السلطان مراد الأول كانت بكلربكية الروملي، وأُعطي للبكلربكية مع الزمن أسم إيالة.

وقد تطور عدد الإيالات مع توسع الفتوحات، ومع الظروف التي عاشتها الإمبراطورية، بحيث كانت تزيد أو تنقص بحسب ماُ يرى ضرورياً لحسن سير الإدارة وضبط الأمور. فحوالي عام ١٦٠٠ كان هناك ٣٢ إيالة ووصل العدد إلى ٤٠ في الربع الأخير من القرن السابع عشر.

ويلاحظ أن استخدام لفظي سنجق بيك وبكلربيكي للدلالة على حكّام السنجق والإيالة قد تضائل أواخر القرن السابع عشر، وأصبح يطلق على البكلربيكي التعبير العربي والي، وعلى السنجق بيك اسم متصرف، وعلى الإيالة اسم ولاية.

ولم يكن حكم الدولة لمختلف ولاياتها متشابهاً، فهناك ولايات كان لها شبه استقلال ذاتي، وهناك ولايات طبق فيها النظام الإقطاعي العثماني.

وبشكل عام، فقد قُسمت الولايات إلى مجموعة من الألوية أو السناجق، وتشمل كل منها على عدد من المتصرفيات. وقد استطاع العثمانيون إدارة الولايات من خلال الوالي، الديوان، والحامية العثمانية.

- ***الوالي***

وتعني نائب الحكومة، أما في اللغة التركية فقد استخدمت هذه الكلمة لتعني ممثل السلطة المباشر في الولاية، وهو يحمل رتبة دون الوزير، أو الوزير، ويعتبر نائب السلطان في ولايته، وكان يمنح إقطاعاً أو راتباً سنوياً لتغطية نفقاته ونفقات الحاشية والجند. ولم تكن هناك قاعدة معينة وثابتة تعين الولاة ونقلهم أو عزلهم أو تحديد مدة ولايتهم.

واعتبر الوالي رئيساً للسلطة التنفيذية في الولاية، وله حق الإشراف المطلق على الشؤون الإدارية والإقطاعية، وكانت مهمته الرئيسية هي ضمان استمرار ولائها للسلطان، وتأمين الأمن والعدل للمواطنين. ومن أهم واجباته إبلاغ الأوامر السلطانية لرجال الحكومة والأمة ومراقبة تنفيذها.

وقد مارس الوالي صلاحيات قضائية وعسكرية ودينية مطلقة، فقد كان يحق له فرض العقوبات الفورية دون اللجوء للقضاء والتدخل في تحديد الأسعار وتأمين المواد الغذائية والنقد. ولم يكن من واجبه القيام بالإصلاحات الاقتصادية أو الاجتماعية أو فرض قوانين جديدة، بل كان واجبه الأساسي هو المحافظة على الأمر الواقع ومحاربة البدع.

ويساعد الوالي على إدارة ولايته القاضي ومدير الخزانة وقائد الإنكشارية، وقد ارتبط تعينهم بالعاصمة مباشرة، فضمن الباب العالي بذلك وجود سلطات في الولاية تحد من نفوذ الوالي وتمنعه من التفكير بالتمرد. كما وجد إلى جانبه حاشية مؤلفة من عدد من الموظفين ومن أهمهم:

- **مدير مكتبه الخاص (الكاهية أو الكتخدا)**

وهو الذي يعاون الوالي في جميع واجباته، فهو الوزير الأول في حكومة الولاية، ويشكل حلقة الوصل بينه وبين الناس، ونائبه ومتسلمه في حال غيابه أو مرضه، واختلف وضعه باختلاف الولاية، فبينما لعب دوراً مهماً في بعض الولايات وتضاءلت مهمته في بعض الولايات الأخرى ليتحول إلى مجرد حاجب، وازدادت خطورة هذا المركز حتى اعتبره الباب العالي المرشح الأول لمنصب الوالي. وكثيراً ما دبر الكتخدا مؤامرة لاغتيال الوالي أو أرسل وشاية إلى الباب العالي أو ثار على الوالي وقتله.

- **كاتب الرسائل (المكتوبجي)**

وهو موظف كبير في الولاية، وعضو دائم في مجلس إدارتها، وهو المسؤول عن المكاتبات الرسمية وحفظ المراسلات الرسمية والإشراف على مطبعة الولاية وإصدار تقارير الولاية السنوية المعروفة (السالنامات)، وتدقيق ومراجعة مواد الصحيفة الرسمية التي تصدرها الولاية. وفي أواخر العهد العثماني تحول هذا المنصب إلى مدير التحريرات.

- **الخزانة أو الدفتردار**

وهو بمثابة وزير المالية، واختلفت أهمية هذا المنصب تبعاً للولاية، ويرأس الإدارة المسؤولة عن حفظ سجلات الأراضي وضبط إيرادات ومصروفات الحكومة.

وكان من الموظفين المهمين في الولاية، **الرزنامجي** وهو المشرف على تحصيل الضرائب، **وأمير الحج** الذي يرافق الحجاج سنوياً ويعهد بتوزيع الصدقات في الأراضي المقدسة، **والخازندار** الذي يحمل الجزية سنوياً للأستانة، **وقاضي القضاة** والذي يتم تعينه بأمر من السلطان لمدة سنة أو سنتين، وهو الذي يشرف على الإدارة القضائية.

٢ – الديوان

اتخذ العثمانيون مجلس عام يضم جميع رؤساء الدوائر في الدولة، ويجتمع لبحث القضايا الهامة، ولتقرير السلم والحرب، ثم تحول على مجلس وزاري أسندت رئاسته للصدر الأعظم، وضمَّ هذا المجلس قاضيا العسكر أحدهما من الأناضول والآخر من إيالة الروملي، ثم أضيف إليه قاض ثالث من إفريقية، وكل من باشا أسيا وباشا أوروبا، والدفتردارين، والإنكشارية ممثلة بأمير الجيش وأمير البحر، والقيم على خاتم السلطان.

ويجتمع الديوان أربع مرات في الأسبوع، وانحصرت مهمة الديوان في الولاية تقديم المشورة إلى الوالي في الأمور الهامة، مثل فرض الضرائب والإدارة المالية والإدارية والقضائية للولاية، وكان الوالي يلتزم بعرض القضايا الهامة على الديوان للحصول على موافقته قبل التنفيذ.

٣ – الحامية العثمانية

وضعت الدولة العثمانية ضمن كل ولاية حامية عسكرية، وكان لكل فرقة أوجاق وتنظيم إداري خاص بإشراف آغا الإنكشارية (قائد الأوجاق) والذي يتم تعينه، كما ذكرنا سابقاً، من قبل الباب العالي. وانحصرت مهمة هذه الحامية مساعدة الوالي في توطيد الحكم العثماني ومعاونته في تنفيذ أوامر السلطان الصادرة إليه.

ولكن وباعتبار قادة الفرق العسكرية أعضاء بالديوان فقد تدخلوا بالشؤون السياسية والإدارية للولاية اعتماداً على قوتهم، فقاموا في حالات كثيرة بإعلان العصيان والتمرد، وإرغام الوالي على تنفيذ طلباتهم. وشكلت هذه الفرق في عدة ولايات أداة للشغب وسبباً لسخط الأهالي بسبب تعديهم على أرزاقهم وحرماتهم وخاصة فرق جند الإنكشارية.

وقد انقسمت الإنكشارية في ولاية دمشق إلى فرقتين: فرقة القابي قول الموالية للإدارة المركزية، وتمركزت في القلعة وعلى السور وعلى أبواب المدينة، وفرقة الإنكشارية المحلية (اليرلية)، والتي جمعت في صفوفها عناصر من الأهالي. ولم تلبث اليرلية أن انتظمت كلياً اقتصادياً وسياسياً في شبكة علاقات المجتمع الأهلي، وبرزت منها عائلات محلية تركزت مهامها على حماية قوافل الحج، وجمع الضرائب من أرياف الولاية. وكان من بين هذه العائلات عائلة التركماني والشملي والبارودي والمهايني، هذا بالإضافة إلى العديد من الأسر المصرية والعراقية وغيرها من العائلات العربية.

وجدير بالذكر، أن البنية الإدارية والعسكرية والدينية والسياسية التي عرفها المجتمع العربي خلال المرحلة العثمانية، مازالت تمتد، بسماتها الأساسية وبتأثيرها، إلى يومنا الحاضر، وما تشهده الأقطار العربية اليوم من انقسامات ليست في الواقع سوى انعكاساً للانقسامات المقاطعجية التي كرست في العهد العثماني.

ثانياً- الأرض في النظام العثماني:

قُسمت الأراضي في الدولة العثمانية إلى أربعة أنواع من الأراضي العامة: هي الأراضي الأميرية، والأراضي المتروكة، والأراضي الموات، وأراضي الأوقاف.

١-**الأراضي الأميرية:** وتعطى ليستفاد منها في الزراعة ويطلق على المسؤول عنها اسم المتصرف ويعطى فيها سند طابو مزيناً بمهر الخاتم السلطاني، ويدخل ضمنها كل أراضي الحقول والمراعي والحراج وما شابهها، وهذه الأراضي تركت للفلاحين ليعملوا بها تحت إشراف المتصرف بصورة مباشرة.

٢-**الأراضي المتروكة لعامة الناس:** وهي المتروكة لفائدة العموم بصورة مباشرة وهي خارج التصرف الخاص. وهي بصورة عامة الطرق والأسواق والمعارض والمرافئ وأماكن الراحة والساحات إضافة إلى أراضي المراعي والمروج والحراج المخصصة لأن يستفاد منها بصورة مشتركة من قبل أهالي القرية والمدينة أو تلك .

٣-**الأراضي الموات البعيدة عن العمران:** وهي الأراضي التي لا تستخدم لا من قبل الأشخاص ولا من قبل الجماعات ومختلف اجتهادات طرائق الشريعة تقوم بتعريف هذه الأماكن وإعطائها أسماء مختلفة، وتعددت القوانين حولها وحول توزيعها.

٤-**أراضي الأوقاف:** هي الأراضي التي نقلت بطريقة أو بأخرى لتكون وقفاً لمؤسسة دينية والهدف الاساسي منها هو الاستيلاء على الأراضي الأميرية لصالح طبقة رجال الدين.